إعلان أحمد عسيري، مستشار وزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان، عن استعداد السعودية للمشاركة بقوات برية في الحرب على «داعش»، لكونها جزءاً من التحالف الدولي ضد الإرهاب، كان، في جوهره، إطلاق صفارة بدء المناورات استعداداً لساعة المواجهة.

سرعة الترحيب الأميركي على مستوى وزير الدفاع آشتون كارتر، والبيت الأبيض، والاستعداد لنقل المقترح السعودي الى حلف شمال الأطلسي والاجتماع القريب بين كارتر ونظيره السعودي محمد بن سلمان، وما صاحب ذلك من تحشيد إعلامي، بما في ذلك ما ورد في تقرير «سي إن إن» منسوباً لمصادر عسكرية سعودية خاصة بأن هناك 150 ألف جندي يجري تدريبهم، بعد يوم من إعلان عسيري عن الجاهزية السعودية، وصولاً الى بدء مناورات مشتركة من قوات سعودية ومصرية وإماراتية وأردنية وغيرها، كلها تطورات متسارعة مكتظة بدلالات مهمة تشي مجتمعة بأن قرار خوض الحرب دخل حيّز التنفيذ.

التقارير الروسية حول حشود تركية على الحدود السورية كانت بمثابة الطعم الذي قدّم للقيادة السعودية السياسية والعسكرية كيما تستعجل إعلان الاستعداد لإرسال القوات البرية. المواقف التي جاءت بعد إعلان عسيري تؤكد الشكوك الروسية، بل إن رئيس الائتلاف الوطني السوري المعارض خالد خوجه بدا صريحاً حين قال إن «التدخل من الأصدقاء، خاصة العرب، لدعم المقاومة السورية و«الجيش الحر» كان ضرورياً... أما بعد التدخل الروسي، فقد أصبح هذا الأمر مصيرياً».

بالنسبة إلى صانع القرار السعودي، هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة إبقاء ملفات المنطقة مفتوحة حتى الاعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. في حقيقة الأمر، الرياض تراهن على فوز رئيس جمهوري يأتي ومعه «الخلاص» المتمثل في قيادة حرب كونيّة على روسيا وإيران وحلفائهما. وكان القرار السعودي يقوم على إبقاء أوار الحرب في اليمن وسوريا مشتعلاً الى نهاية هذا العام بانتظار من سيأتي الى البيت الأبيض.

ولكن على ما يبدو، فإن الرياض فوجئت بما كانت تعمل عليه؛ فقد تسارعت نتائج الميدان أكثر مما كانت تتوقع. التدحرج السريع وغير المنضبط في شمالي سوريا وجنوبيها لمصلحة النظام وحلفائه كان صادماً لها، وهي التي كانت تمرّر ناراً هادئة تحت قدر التحالف العسكري الاسلامي، على أن تكون الطبخة جاهزة بحلول نهاية العام.

لم يكتمل التحالف الثلاثيني، شأن التحالف العشري الذي انتهى الى تحالف سعودي إماراتي مع مشاركة شكلية قطرية وكويتية وبحرينية وأخرى مدفوعة الأجر سودانية وصومالية. لكل دولة حساباتها الداخلية والخارجية التي تمنع الانسياق وراء كل حفلة جنون سعودية، ولكن لا وقت للولادات الكاملة، فالسعودية محشوة بهواجس الخسارة، ولا بد من الدخول بـ«من حضر» ريثما يلحق بها من بعدها من يشاء أو من يمكن إقناعه في مرحلة لاحقة.

تركيا المحاصرة تجد في تحالف الحرب فرصة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من اقتصادها المأزوم، ومصر المكبّلة باستحقاقات اقتصادية وأمنية تبحث، على الأقل الى حين «فك زنقتها»، عن مصدر دعم، وإن كان من الصعب تخيّل قوات مصرية تخوض مواجهة مع توأمها السوري على أرض عربية كرمى لعيون «آل سعود». مهما يكن، فإن ما ينظر إليه الشركاء الروس والإيرانيون على أنه «نكتة سياسية»، هو بمثابة خيار الضرورة بالنسبة إلى السعودية. وإن استعجال الرياض إقحام التحالف العسكري الاسلامي قبل استكمال مراحل نموّه في الاستعداد للحرب من خلال مناورات يحلو للسعودية التهوين من توقيتها كونها معدّة سلفاً، فيما الحقيقة التي تكمن في التوقيت هي أنها مناورات الحرب وليس التدريب.

ما يلفت في مناورات «رعد الشمال» في منطقة حفر الباطن ليس مجرد دلالة الاتجاه المكاني، كون الشمال يرمز الى وجهة الجيوش المشاركة في المناورات، وإنما في الرسائل التي يحملها للأصدقاء والخصوم.

رسائل المناورات بالأمس واضحة، وليس من بينها، كما يحاول الاعلام السعودي إيهام جمهوره، أن الرياض تقول لواشنطن سوف نقاتل من دونك، بل الصحيح هو أنها تقول لها سوف نقاتل معك وتحت رعايتك، وهذا ما وعد به وزير الدفاع كارتر لنظيره الشاب بن سلمان، في تداول مقترحه مع وزراء الدفاع في حلف الأطلسي في بروكسل هذا الأسبوع.

الرسالة الواضحة أن السعودية سوف تتكفّل، كما وعدت سابقاً، بفاتورة الحرب كاملة. الفائض النقدي الحالي يراوح عند 600 مليار دولار، وهو كاف لتغطية نفقات الحرب، رغم أنها لن تكون حرباً تقليدية، ولن تكون على غرار حرب اليمن، التي تعتمد بشكل كبير على سلاح الجو.

الرسالة الثانية أن القرار السعودي بالتدخل البري لا صلة له بقتال «داعش» أو أيّ من التنظيمات الإرهابية، وليس في ذلك جديد، فالمواجهة ستكون مع روسيا وإيران وسوريا وحلفائها، وهذا ما ينبئ بكارثية الحرب كما يفشي مستوى الجنون الذي بلغه صانع القرار في المملكة السعودية.

في المقابل، ليس هناك في واشنطن من هو على استعداد للجم الهستيريا المنفلتة لدى صنّاع القرار في المملكة السعودية. ثمة من يهمس في دوائر قريبة من الخارجية الأميركية: دعهم وشأنهم، لسنا مسؤولين عن عواقب أفعالهم. في المقابل، هناك من يعين الرياض على السير في خياراتها الكارثية، فقد تنتج الحرب معادلات جديدة، وخرائط جديدة أيضاً. ما كانت واشنطن تخطط له وترصد الموازنات والامكانيات البشرية والاستخبارية والعسكرية لأجله، قد تحصل عليه بالمجان، بفعل حماقة آل سعود.

## «إرهابيّي كوباني»

يتوقف هجوم الجيش السوري وحلفائه، «فإن الأمر لن يقتصر على نزوح 50 ألفاً أو 70 ألفاً، لأن هناك نحو ثلاثة ملايين شخص يعيشون في منطقة حلب، ويوجد في الوقت الراهن 2,5 مليون لاجئ سوري في تركيا، وفي حال قدوم مليونين آخرين، فإن العدد سيرتفع إلى 4,5 ملايين، ولا يمكن لتركيا أن تتحمل هذا العبء وحدها».

وفي هذا الحين، واصلت ألمانيا وفرنسا ضغوطهما على تركيا لتزيد الأخيرة من جهودها للحد من موجة اللجوء والهجرة إلى القارة العجوز. ودعا وزير الداخلية الفرنسي برنار كازنوف، يوم الجمعة الماضي، إلى تعزيز «الشراكة» بين أوروبا وتركيا لمكافحة شبكات المهربين والحد من التدفق البشري، معبّراً عن «الامتنان الكبير» من فرنسا والاتحاد الأوروبي لالتزام تركيا التعاون حول هذه المسألة، معتبراً أن من الضروري «تعزيز الشراكة بسرعة». وكان كازنوف قد وصل صباح الجمعة الماضي إلى أثينا، مع نظيره الألماني توماس دي ميزيير، حاملين رسالة أوروبية مغزاها أن «اتفاقية شنغن (العبور الحر للمواطنين الأوروبيين بين دول الاتحاد) باتت في خطر»، ما لم يتم الاتفاق على الوسائل الكفيلة بضبط حدود القارة.

(الأخبار، أ ف ب، نوفوستي، الأناضول)

## إردوغان: لن نكرر في سوريا ما ارتكبناه في العراق

أعلن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، أمس، أنّ بلاده لن تكرّر في سوريا الخطأ الذي ارتكبته في 2003 بعدم اشتراكها ضمن التحالف الدولي الذي أطاح نظام الرئيس صدام حسين في العراق.

وقال «نحن لا نريد أن نكرر في سوريا الخطأ ذاته الذي ارتكبناه في العراق».

وذكّر الرئيس التركي بأنه في عام 2003 رفضت أنقرة السماح للقوات الأميركية باستخدام أراضيها، ولم تدخل ضمن التحالف الدولي آنذاك.

وأضاف: «المهم هو رؤية الآفاق... ما يحدث في سوريا لا يمكن أن يستمر طويلاً... الوضع سيتغيّر في لحظة معينة». وأشار إلى أن بلاده مستعدة لأيّ تطور يطرأ على الوضع في سوريا.

(الأناضول)

تقرير

## المعلم: أيّ معتدٍ سيعود بصناديق خشبية

في أولّ تعليق سوري رسمي عن «الاستعداد» السعودي للتدخّل البري في سوريا، أكد وزير الخارجية وليد المعلم أنّ «أيّ تدخل بري في الأراضي السورية من دون موافقة الحكومة هو عدوان يستوجب مقاومته»، مؤكداً أن أيّ «معتد سيعود بصناديق خشبية إلى بلاده».

ورأى نائب رئيس الوزراء، في مؤتمر صحافي أول من أمس، أنّ هذه التصريحات السعودية «لها أساس حيث كانت هناك مراكز أبحاث في الولايات المتحدة وتصريحات لوزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر يطالب فيها بتشكيل قوة برية تحت شعار مكافحة تنظيم داعش الإرهابي منذ أكثر من شهر، لأن الولايات المتحدة لا تريد أن تتعاون مع الجيش العربي السوري الذي يكافح التنظيم الإرهابي، ومن الطبيعي أن تستجيب السعودية».

وأضاف المعلم «لكن ماذا فعلت السعودية في اليمن... هل أفلحت؟ لقد دمرته وأصبحت تقصف كل هدف مرتين وثلاثاً ولم تبق حجراً على حجر... فهل استسلم اليمنيون... إن هذا القرار يشير من دون أي شك إلى أن السعودية تنفذ إرادة أميركية».

وأشار إلى أنّ «الجنون السعودي يرافقه الجنون التركي... والدول التي تآمرت على سوريا منذ 5 سنوات وحتى الآن ما زالت هي ذاتها»، لافتاً إلى أن «(الرئيس رجب طيب) إردوغان لديه أحلام ترتبط بالدولة العثمانية، وهذه الأحلام تتلاشى على أرض الواقع، فهو ذهب إلى أميركا الجنوبية ونال نصيبه هناك» من خلال الرفض الشعبي.

وعن «جنيف 3»، أكد المعلم أنّ بلاده «مستعدة للذهاب إلى حوار سوري سوري من دون أي شروط مسبقة، ولن تنفذ أي شرط مسبق لأي جهة كانت».

وأوضح أن «وفد معارضة الرياض لم يأت من أجل الحوار السوري السوري، بل جاء بأوامر مشغليه في السعودية وقطر وتركيا وقرارهم بضرب العملية السياسية».

وأشار إلى أنّ الجميع تابع ما صدر في وسائل الإعلام «بأن وفد الرياض كان قد قرر الانسحاب، وخاصة بعد إنجازات الجيش العربي السوري على الأرض، ولا سيما في ريف حلب الشمالي».

وقال «كنا نأمل من وفد الرياض الذي تحدث في الأمور الإنسانية أن يفرح كما فرح شعبنا بكسر الحصار الذي دام ثلاثة أعوام ونصف عام عن 70 ألفاً من مواطني نبل والزهراء، لكنه حمل أمتعته وغادر ولم يفرح ولم يشارك الشعب السوري فرحته، والسبب بسيط لأنه لا ينتمي إلى هذا الشعب».

ودعا «الجميع إلى أن يدركوا، وفي مقدمهم الموفد الأممي ستيفان دي ميستورا، أن سوريا تذهب إلى حوار سوري سوري من دون شروط مسبقة... وإذا كان الموضوع الإنساني يهم أحداً، فهو يهم الحكومة السورية قبل أي جهة أخرى، ونحن حريصون على مواطنينا وعلى تقديم الدعم الإنساني والغذائي والدوائي لكل المواطنين السوريين حتى المحاصرين من قبل المجموعات المسلحة، بغض النظر عن جنيف أو غير جنيف».

وأشار إلى أن قرارات فيينا ومجلس الأمن تؤكد مسؤولية دي ميستورا في تشكيل وفد المعارضة، لكنها تؤكد أيضاً ضرورة أن يكون التمثيل للمعارضات أوسع ما يمكن، لافتاً إلى أنه «بدأ يختار بشكل شخصي ويلتقي مع فلان ولا يلتقي مع فلان آخر، وكلهم يصنّفهم في خانة المستشارين».